الآثار الاقتصادية للسياسات السعرية على أهم محاصيل الحبوب في مصر

د/ شهناز عيد محمود موسى[1] د/ إيناس السيد صادق محمد[2]

الملخص والنتائج والتوصيات

اشتملت عملية الإصلاح الإقتصادى في الزراعة المصرية على مجموعة إجراءات في إطار برنامج التكيف الهيكلي، تمثلت في تحرير الأسعار والتسويق لعدة محاصيل كانت موضع تسعير وتسويق اجبارى، ومنها محصولي القمح والذرة الشامية، ثم توالت بعد ذلك الإجراءات التحريرية في بداية التسعينيات، والتي شملت تحرير زراعة الأرز، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي.

ولقد انحصر مشكلة الدراسة في أنه علي الرغم من تعدد الدراسات المعنية بآثار السياسات الاقتصادية والزراعية المختلفة، إلا أن تلك الدراسات افتقرت إلي التكامل فيما بينها، بالإضافة للتباين الكبير في تقسيم فترات ومراحل الإصلاح الاقتصادي، التي ترتكز عليها كل دراسة. مما أدي إلي عدم وضوح الصورة الكاملة لأثر التغيرات الاقتصادية المصاحبة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على السياسات الزراعية بصفة عامة، والمتعلقة منها بمحاصيل الحبوب بصفة خاصة، والتي ترتكز عليها الدراسة كأهم المحاصيل الإستراتيجية، للتعرف علي مدى توافر الحماية الاسمية التي تمكن من الاستمرار في الإنتاج, ومدى الميزة النسبية التي يمكن معها توافر الفرص التنافسية في السوق العالمي.

لذا استهدف الدراسة الوقوف على أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1987، وما صاحبه من إجراءات تحرريه على مراحل جزئية حتى عام 1992، وبداية من فترة التحرر الكلى منذ عام 1993 على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وثيقة الصلة بالسياسات الزراعية المتبعة في إنتاج محاصيل القمح، الذرة الشامي الصيفي، والأرز الصيفي في مصر من حيث ظروف الحماية الاسمية ومقومات الميزة النسبية لتلك المحاصيل، و الأثر المحتمل للسياسات البديلة في ظل المنافسة في السوق العالمي، وأثر ذلك علي إنتاج وتجارة تلك المحاصيل. وقد تم اختيار المحايل السابق ذكرها لأنها محاصيل استراتيجية وغذائية هامة وهى أهم محاصيل الحبوب من حيث المساحة ، ولم يوضع ارز النيلى نظراً لأن مساحته صغيرة جداً مقارنة بالأرز الصيفى.

[1] مدرس الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة-
[2] مدرس الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة-

وقد تم الاعتماد على الطريقة الإستقرائيه في التحليل الإقتصادى من الناحيتين الو صفيه والكميه، ولقد قامت الدراسة بحساب مصفوفة تحليل السياسة، Policy Analysis Matrix (PAM) بهدف حساب معاملات الحماية الإسميه والفعالة وتكلفة الموارد المحلية. ولقد تم الحصول على البيانات الإحصائية اللازمة من مصادرها المختلفة سواء المنشورة أوغير المنشورة بالجهات والمؤسسات الرسمية الحكومية، مثل بيانات الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات البنك الأهلي خلال الفترة (1987–2002). وقد وضع الباحثين فى الاعتبار إلغاء أثر التضخم وارتفاع الأسعار فى حساب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية استخدام الأسعار الثابتة وذلك بتعديل الأسعار الجارية لفترتى الدراسة بالرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين وباعتبار سنة الأساس 1986/1987=100.

وأوضحت نتائج الدراسة الخاصة بتحليل مصفوفة السياسة بالنسبة لمحصول القمح، إن فترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي شهدت سياسة حمائية لصالح المستهلك، بينما شهدت فترة الإصلاح الاقتصادي الكلى سياسة حمائية لصالح المنتج على حساب المستهلك، كما تبين أيضا وجود ميزه نسبيه في إنتاج القمح خلال فترتي الدراسة. وبمقارنة الفترة (1974–1986) التي تمثل فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي، بالفترة (1987–2001) والتي تمثل فترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي والكلي معا، وذلك من واقع النتائج المتحصل عليها من بعض الدراسات السابقة المعنية بهذا المجال. تبين تزايد معامل الحماية الأسمي والفعال خلال فترة الإصلاح الاقتصادي بمعدل ازدياد يقدر بنحو 119%، 65% علي الترتيب بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي. بما انعكس أثره علي تشجيع وزيادة كل من المساحة المنزرعة من محصول القمح، والإنتاجية الفدانية منه بنحو 63%، 55% علي الترتيب، وهو ما أدي بدوره إلي زيادة إنتاج المحصول بنحو 155% بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي

كما أوضحت نتائج محصول الذرة الشامي الصيفي، وجود سياسة حمائية للمستهلك، ووجود ميزه نسبيه في إنتاجه محليا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي، بينما شهدت فترة الإصلاح الاقتصادي الكلى سياسة حمائية لصالح المنتج على حساب المستهلك، وعدم وجود ميزه نسبيه في إنتاجه. وبمقارنة الفترة (1974–1986) التي تمثل فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي، بالفترة (1987–2001) والتي تمثل فترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي والكلي معا، وذلك من واقع النتائج المتحصل عليها من بعض الدراسات السابقة المعنية بهذا المجال. تبين تزايد معامل الحماية الأسمي والفعال خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، بمعدل ازدياد يقدر بنحو 29% لكل منهما بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

لذا تأثر معدل ازدياد كل من المساحة المنزرعة من محصول الذرة الشامية، والإنتاجية الفدانية منه والذي يقدر بنحو 20%، 19% علي الترتيب بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أدي بدوره إلي زيادة إنتاج المحصول بنحو 74% بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

وأخيرا أوضحت نتائج محصول الأرز الصيفي، إن فترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي شهدت وجود سياسة حمائية لصالح المستهلك، بينما شهدت فترة الإصلاح الاقتصادي الكلى سياسة حمائية لصالح المنتج على حساب المستهلك، كما تبين وجود ميزه نسبيه في إنتاج الأرز الصيفي خلال فترتي الدراسة. وبمقارنة الفترة (1974–1986) التي تمثل فترة ما قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي، بالفترة (1987–2001) والتي تمثل فترة الإصلاح الاقتصادي الجزئي والكلي معا، وذلك من واقع النتائج المتحصل عليها من بعض الدراسات السابقة المعنية بهذا المجال. تبين تزايد معامل الحماية الأسمي والفعال خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، بمعدل ازدياد يقدر بنحو 73%، 77% علي الترتيب بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي. وبلغ معدل ازدياد كل من المساحة المنزرعة من محصول الأرز، والإنتاجية الفدانية منه نحو 15%، 40% علي الترتيب بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أدي بدوره إلي زيادة إنتاج المحصول بنحو 67% بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي

حيث يتضح بصفة عامة نجاح السياسات السعرية في دعم وتشجيع إنتاج كل من محصول القمح والذرة الشامية للنهوض بنسبة الاكتفاء الذاتي منهما، وكذا بالنسبة لمحصول الأرز كأهم المحاصيل التصديرية بعد محصول القطن. ويعتبر مردود تلك السياسات علي محصول القمح هو الأكثر وضوحا، حيث انعكس ذلك علي زيادة إنتاج المحصول بنحو 155% خلال الفترة (1987–2001) بالمقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي.

لذا توصى الدراسة بالعمل على زيادة القيمة المضافة لمحاصيل الحبوب موضع الدراسة، حتى يتسنى رفع الميزة النسبية لها وذلك عن طريق زيادة الإنتاجية الفدانية، باستخدام التقاوي المحسنة ذات الإنتاجية العالية، ونقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة، حتى يمكن الحصول على إنتاج عالي الجودة يمكن تصديره للخارج، بأسعار مناسبة ومنافسة خاصة محصول الأرز من ناحية، وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيراد بالنسبة لمحصولي القمح والذرة .